



مركز المشروعات الدولية الخاصة

الحكومة الديمقراطية

تضخم حجم الدولة في اليمن...

التخلص من الأحرار الضارة كي تنمو الأشجار المثمرة

بقلم: د. محمد الميمني

أستاذ الاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن

CIPE



مفرضاً ومتضخماً يتم هنا عن طريق أعداد العاملين فيها وحجم إنفاقها وتطوره، والعائد الاقتصادي والاجتماعي لهذا الحجم.

لقد بلغ عدد موظفي الجهاز الإداري والعسكري والمؤسسات الاقتصادية العامة في اليمن نحو أكثر من مليون شخص تقريباً، أي أن هناك واحداً من بين كل خمسة أفراد ناشطين اقتصادياً يعمل في جهاز الدولة. كما ارتفع الإنفاق العام المدني والعسكري بنحو 56 ضعفاً خلال فترة الفترة 1990-2010، وظل الإنفاق العام يمثل في المتوسط نحو ثلث قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بل بلغ في بعض السنوات نحو 37% من قيمة هذا الناتج، وهو ما جعلها تحتل مركزاً متقدماً في الإنفاق بين الدول العربية، فيما عدا استثناءات خليجية. وعلى نفس السياق كان ذلك شأن حجم إيراداتها الذي بلغ في بعض السنوات 45% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (عام 2000). وتلك إشارة واضحة إلى تغول الدولة اليمنية على المسرح الاقتصادي، أو ما يمكن وصفه اصطلاحاً "بالدولتية".

غير أن أداء هذه الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك السياسي والأمني، كان صامداً للغاية، مدلولاً بوضوح على وجود دولة متضخمة وحكومة منتفخة لكنها عاجزة للغاية. فمساحة الفقر والبطالة ظلا في اتساع مستمر، بحيث ارتفع، على سبيل المثال، معدل الفقر العام من 19% عام 1992 حتى بلغ أكثر من 42% بحلول عام 2010، والبطالة من 9% إلى 35%. أما على مستوى مؤشر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، فقد ارتفع معامل جيني للدخل والإنفاق من 3% في بداية التسعينات إلى أكثر من 5% في المتوسط مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي. ويعد المجتمع اليمني من بين أكثر المجتمعات العربية مقاساة للمرض وتعرضاً للأمراض الوبائية، وهو يتربع على رأس قائمة دول العالم من حيث معدلات وفيات الأطفال والأمهات، يقابل ذلك إنفاق حكومي زهيد على بند الصحة العامة لم يتعد 1.5%

بالقدر الذي أكرهت "ثورة فبراير" الشبابية علي عبد الله صالح ونظامه الذي دام 33 عاماً على التخلي عن الحكم، والاعتراف بفشله في إدارة شؤون البلاد، فإنها -وبالقدر نفسه- فرضت على أرض الواقع سؤالاً مهماً ومحورياً يضرم النار في العقل الجمعي حول طبيعة شكل النظام السياسي والدولة التي يتطلع إليها المجتمع بطموح وأمل، لتحل محل "الدولة المنبوذة" والنظام السياسي المقيت، على نحو يحقق معهما الأمن والاستقرار، ويؤمن الازدهار الاقتصادي والنهوض الاجتماعي، ويوفر الحرية والكرامة والعدل والمساواة لجميع المواطنين. للإجابة عن هذا السؤال الملح الذي يتمحور حوله الحوار المنتظر بين الفاعلين الاجتماعيين في اليمن، ينبغي التعرّيج على شكل ومحتوى النظام السياسي والدولة اللذين سادا المجتمع اليمني على امتداد نصف قرن مضى، مكتفين بهذا الإطار الزمني لأسباب منهجية وعملية كثيرة. مع التنويه أن اليمن هي واحدة من بين أقدم الدول والممالك في التاريخ البشري.

لقد عمل نظام علي عبد الله صالح على تضخيم حجم "الدولة" التي كان يرأسها لثلاثة عقود ونيّف بصورة مصطنعة. فبدأ شكلها في نهاية المطاف مشوهاً وناقصاً، أشبه بجسد ضخم يحمل رأساً صغيراً ومعتلاً. والمقصود هنا بتعبيرنا "تضخم" الدولة اليمنية، هو الإشارة إلى دورها المحصور والناقص، وفعاليتها الضعيفة، وكفاءتها المتدنية، وأهميتها الغائبة بالنسبة للمجتمع. مقارنة بطاقتها البيروقراطية، المدني والعسكري والأمني الضخم. لقد كانت دولة يمنية ضارية و"لصوصية"، بحسب تعبير روبرت بوروس، أكثر منها دولة قوية وفعالة. فقد افتقرت إلى قوة البنية التحتية ذات الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهادفة، كما افتقرت إلى الهيمنة الأيديولوجية بالمعنى الجرامشي، إشارة إلى سعيها ومقدرتها على تشكيل كتلة اجتماعية "تاريخية" تتقبل وجود وشرعية الطبقة الحاكمة. إن قياس حجم الدولة ما إذا كان

والاجتماعية التي تؤمن صلابتها وقوتها ردع حقيقي. وتمثل الحالة اليابانية نموذجاً ملائماً للمقارنة بين الإنجازات الاقتصادية والنفقات الدفاعية، مقارنة بالدخل القومي، ومقارنة بالدول المشابهة ذات الإنفاق العالي على الدفاع. فكثير من الاقتصاديين يقيمون صلة بين نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصص للنفقات الدفاعية في اليابان وبين النمو الاقتصادي، ومعدلات الاستثمار ومستوى المعيشة لهذه الدولة. إن إجراء تخفيض حقيقي وملحوس في نفقات الدفاع من موازنة الدولة اليمنية القادمة وتحويل تلك الموارد المالية نحو احتياجات التعليم والصحة والخدمات الأساسية، سوف يرفع من مستوى التطور الاقتصادي، والنهوض والتقدم الاجتماعي، بوصفهما أهم عناصر الردع الاستراتيجي.

فعلى الرغم من أن الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ منتصف السبعينيات امتلكت جهازاً بيروقراطياً واسعاً، وجيشاً كبيراً، وأجهزة أمنية قوية وضارية، اتسمت كلها بالتمدد والانتساع حتى قيام "الثورة الشبابية"، لكنها أخفقت في كل شيء تقريباً، فيما عدا خلق حالة من الفوضى العارمة، ونشر الفساد، وتدمير القيم الخلاقية المتوارثة لأجيال، وعجزت عن إلزام القوى الاجتماعية النافذة - "الشرسة" والمتمردة على النظام والقانون- في مجالات فرض الضرائب والقانون. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تشير المصادر الرسمية إلى أن نسبة الضرائب لا تتعدى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي يصل التهرب الضريبي في اليمن إلى ما يوازي ثلث موازنة الدولة للعام 2010.

إن الدولة في اليمن لم تخلقها برجوازية وطنية ذات رسالة موجهة نحو بناء اقتصاد سوق دينامي، ومجتمع مدني حر، بل تخلقت في أحضان فئات اجتماعية قبلية عسكرية، أو أيديولوجيات عصبوية، قامت بتضخيم حجم الآلة البيروقراطية، بجناحها العسكري والأمني، لخدمة مصالحها الخاصة، وتكريس سلطتها غير الشرعية. ولهذا

من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضيين. وعلى الرغم من النفقات الدفاعية والأمنية الكبيرة -وتلك فقط النفقات الظاهرة في الموازنة العامة للدولة- والتي بلغت خلال الفترة المنظورة في المتوسط نحو 8-10% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي 3-5%، فإن الحكومة اليمنية السابقة لم تستطع أن تدافع عن حدودها السيادية في اليابسة والماء، من الغزو والضم المتكرر من الجوار، كما لم تستطع أن توفر لمواطنيها أبسط معايير الأمن والاستقرار، حتى إن الجماعات الإرهابية ذات الطابع العالمي -كالقاعدة- رأت في اليمن بيئةً ومناخاً خصباً لأنشطتها الإرهابية، وتفريخ خلاياها. ويكفي أن نضيف أن الحكومة اليمنية قد أنفقت على مشتريات الأسلحة خلال الفترة 2000-2009 مبلغاً يقدر بـ 8.4 مليار دولار، وهو يفوق مرة ونصف مقدار تعهدات المانحين في مؤتمر لندن لعام 2006، الذي حضر مراسيمه الرئيس اليمني آنذاك علي عبد الله صالح، مدافعاً عن حاجة بلاده لهذه المبالغ. ومع كل هذا الإنفاق على الأسلحة، فإن نظام علي عبد الله عجز عن التصدي للجماعات المسلحة في الشمال والجنوب، والتمردات القبلية والمذهبية والإرهابية في مناطق مختلفة من البلاد.

إن استمرار نفقات الدفاع بهذه النسبة المرتفعة في ظل ظروف اليمن وأحواله الاقتصادية الراهنة لا يتفق حتى مع مفهوم وإستراتيجية الدفاع والردع في أبسط وأدنى معاييرها ومتطلباته. إن الحكم على المستوى الملائم للاستعداد العسكري ليس علماً، إنما هو مزيج من الاستجابة بين العقلانية والفضة والاستعداد الحذر لاحتمال طارئ. أما في حالتنا اليمنية فهو ليس إلا استجابة لأهواء ونزوات شخصية لقادة يغويهم جمع الثروة بهذه الوسيلة. وفي الحقيقة أن الردع الناجح هو عدم احتمال قيام صدمات وصراعات وحروب لفترة طويلة من الزمن يسودها السلام (وهو الأمر المفقود في اليمن)، وهو ما يقود إلى تقليص النفقات الدفاعية وتوجيهها نحو جهات التنمية الاقتصادية

إن تقليص حجم الدولة وجهازها الإداري، المدني منه والعسكري، أمر لا بد منه في المرحلة المقبلة، فهناك أعراس ضارة وغير مفيدة في الغابة، تعوق نمو الأشجار المثمرة، ينبغي التخلص منها. فتجميد التوظيف، وإزالة الموظفين الأشباح والمتقاعدين، ونقل وإنهاء خدمة العاملين الزائدين مع دفع تعويضات ملائمة، وتنظيم برامج تدريب وإعادة تأهيل فعالة تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل، ونقل جزء من العاملين في المدن إلى الأرياف لتحسين أداء وكفاءة أجهزة المؤسسات الحكومية في الأرياف التي تعاني من نقص واضح في أعداد العاملين، كل هذا يمكن أن يخلق وفورات ذات قيمة في بند الأجور بمقدورها تمويل الزيادة في المرتبات، لتوازي مرتبات وأجور العاملين في المنشآت الخاصة، فترتفع الكفاءة والإنتاجية، وتسمح بالحفاظ على الكوادر ذات الكفاءة، واستقطاب الناقص منها. كما أن كثيراً من الوظائف الاقتصادية ذات الطابع غير الاستراتيجي، التي كانت تحتكرها الدولة، ينبغي أن توكل مهامها إلى القطاع الخاص؛ بهدف تخفيف العبء وتخفيض الفاقد ورفع الكفاءة.

فقد تعاضم دور الأوليغارشية العسكرية القبلية متحالفة مع "الجماعات المتأسلمة" لتلعب دور تسيير وتكريس مصالح مشايخ القبائل وكبار الضباط ورجال الدين المتأسلمين، فأنشأت لذلك بيروقراطية عسكرية ومدنية مفرطة الحجم، أنتجت مساراً يقوم بالأساس على الاستيلاء على الدولة ومقاومتها في وقت واحد. وقد حالت هذه الأوليغارشية الحاكمة دون نشوء طبقة برجوازية وطنية حديثة تتولى خلق قوى إنتاج دينامية متطورة، وعلاقات إنتاج متسعة ومتجددة مكافئة لتلك القوى الإنتاجية.

إن تعديل شكل الدولة اليمنية، وخصائصها، وسماتها، ووظائفها، بما يتفق مع العقد الاجتماعي الجديد - التي تجهز لصياغته القوى الاجتماعية اليمنية في مرحلة ما بعد اندلاع الثورة- يتعين أن يلبي الضرورات والقواعد الاقتصادية للاقتصاد الحر التنافسي، ويلبي مصالح التحالفات الاجتماعية/الاقتصادية المدنية الحديثة، ويكيف ويعيد تشكيل البنى التحتية والفوقية بما يخدم ويوسع من دور القوى الاجتماعية المساندة للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة لبلوغ ما يمكن أن يطلق عليه "الدولة المدنية العضوية".